

## الفكر النحوي الأندلسي بين التبعية والتجديد

Andalusian grammatical thought between dependency and renewal

المؤلف الأول\* د . مجدي حسين أحمد شحادات

المؤلف الثاني د . محمد حسين أحمد فقيه

Majdi hussin ahmad shahadat .

ma.fa@bau.edu.jo . أستاذ مشارك في ( اللغة والنحو) جامعة البلقاء

التربوية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العين

قسم اللغة العربية وآدابها / كلية

التطبيقية / كلية اربد الجامعية / قسم اللغة العربية

Article معلومات المقال info	Abstract ملخص
<p>تاريخ الاستلام: 2023/07/08 تاريخ القبول: 2023/08/10 تاريخ النشر: 2023/09/15</p>	<p>يتناول هذا البحث بالدراسة تطور التفكير النحوي _ وفق منهج تاريخي _ عند علماء الأندلس، وعلى طبيعة المنهج الذي ساروا عليه في تشكيل مدرستهم النحوية، بدءاً من رصد تأثيرهم بالمنهج النحوية المشرقية في البصرة والكوفة وبغداد، مروراً بالإضافات النحوية في شروحاتهم للأصول النحوية عند الأوائل من علماء النحو في المشرق العربي، ثم تقديمهم لأراء مبتكرة تفردوا بها عن غيرهم ممن سبقهم من العلماء والنحاة؛ ليعطوا بذلك طابعاً جديداً للدرس النحوي، فكانت لهم رؤية جديدة استلقت الدراسة والبحث، وكشفت عن جهده عظيم أراد منظوره تقديم تصور جديد لخدمة النحو العربي، وعزوفهم عن الفلسفة والتعقيدات التي عدوها دون خدمة النحو.</p>
<p>الكلمات المفتاحية النحاة. الأندلس. التفكير . التطور</p>	<p>This research deals with the study of the development of grammatical thinking - according to a historical approach - among the scholars of Andalusia, and the nature of the approach that they followed in forming their grammatical school, starting with observing their influence on the Eastern grammatical curricula in Basra, Kufa and Baghdad, passing through the grammatical additions in their explanations of the grammatical principles of the first scholars Grammar in the Arab East, then presenting them with innovative opinions that set them apart from other scholars and grammarians who preceded them. To give a new character to the grammatical lesson, so they had a new vision that deserved study and research, and revealed his great effort.</p>
<p>Key words ( 05) grammarians / Andalusia / thinking / development</p>	

المؤلف المرسل : د. مجدي حسين أحمد شحادات<sup>1</sup>

## مقدمة :

كانت الأندلس على صلة وثيقة بالمشرق العربي فانقلبت إليها علوم أهل المشرق على اختلافها، ومنها النحو على وجه الخصوص، لكن البحث العلمي يُظهر أن النحو بدأ في الأندلس كما بدأ في المشرق عبارة عن قطع مختارة فيها ألفاظ غريبة تحتاج الشرح و التوضيح ، أو مشكلة نحوية يتكلم بها أهل اللغة ويوجهها كما في النحو الذي نراه في أمالي القالي والكامل للمبرد ، ثم ألفوا نحواً في مسائل جزئية، كما فعل أبو علي القالي في فعلت وأفعلت والمقصور والممدود، وكما فعل ابن القوطية في كتاب الأفعال، فلما انتقل إلى الأندلس كتابا الكسائي وسيبويه ألف الأندلسيون في النحو من حيث هو كل يشمل جميع الأبواب<sup>1</sup>.

يقول السيوطي : لقد بدأ النحو في الأندلس على يد جودي بن عثمان، الذي كان نحويًا عارفاً، درس العربية وكتب و أدب بها أولاد الخلفاء وظهر على من تقدمه<sup>2</sup>. وقال عنه الزبيدي: رحل إلى المشرق وأخذ عن الرياش والفراء والكسائي، وهو أول من أدخل كتابه إلى الأندلس، وولي القضاء في البيرة وصنف كتابا في النحو، وقد توفي في سنة ثمان وتسعين ومائة<sup>3</sup>.

وعليه جاءت هذه الدراسة في المحاور التالية:

### -أطوار النحو في الأندلس

### -المدرسة الأندلسية بين القديم و الحديث

### - مسائل تطبيقية في البيئة الأندلسية

**-أطوار النحو في الأندلس**

يتضح مما جاء في أخبار المؤدبين والنحاة الأندلسيين، ومما أجمعت عليه الروايات أن النحو في الأندلس بدأ كوفيّ النزعة، وكان جودي بن عثمان (١٩٨هـ) أول من حمله إليهم، إذ رحل إلى المشرق ولقي الكسائي والفراء وأبا جعفر الرؤاسي والرياشي، وأخذ عنهم العربية<sup>4</sup>. و ترى الدراسات الحديثة أن كتاب الكسائي كان أسبق كتب النحو التي نقلت إلى الأندلس، ولكنه على الرغم من سبقه لم ينل من الرعاية والاهتمام مثل ما نال كتاب سيبويه، أو كتاب الجمل للزجاجي، وإذا تتبعنا الدارسين والشراح لكتاب الكسائي فإننا نجدهم قلة لا يكاد عددهم يتجاوز أصابع اليد الواحدة، و خلاصة ذلك أن النحو الكوفي ظهر في الأندلس قبل ظهور النحو البصري الذي كان له الأثر الأكبر في نحو الأندلس فيما بعد<sup>5</sup>.

**أ- النحو البصري في الأندلس**

بقي الحال على مكانة النحو الكوفي حتى أواخر القرن الثالث الهجري عندما عاد إليها من رحل إلى المشرق، ودرس كتاب سيبويه في مصر، وحمله معه إلى الأندلس ونشره فيها، فتأثر النحو الأندلسي تأثراً بالغاً بالنحو البصري حتى إنه طغى على النحو الكوفي الذي كان له السبق فعكف أهل الأندلس على الكتاب حفظاً ودراسة، وشرحوه ودرسوه، فطبع النحو الأندلسي بالطابع البصري في أغلب مسائله الذي خلق روحاً جديدة في الدرس النحوي عند الأندلسيين مبنية على تعليمهم المتعمق في فهم الظواهر ومناقشتها وتعليلها، واستنباط الأحكام وبناء الأقيسة عليها، من هنا يتضح أن كتاب سيبويه كانت له مكانة مقدسة عندهم، فجدّوا وتحملوا المشاق والأخطار في الارتحال إلى المشرق للحصول عليه<sup>6</sup>. أما أشهر من حفظ كتاب سيبويه فهم: حمدون النحوي القيرواني، وخلف بن يوسف الشنتمري، والأفشنيق، واهتم بشرحه والتعليق عليه كل من الزبيدي، والأعلم، وابن الطراوة، وابن خروف<sup>7</sup>.

**ب- نحو البغداديين في الأندلس**

ظهر اهتمام نحاة الأندلس بالنحو البغدادي في بداية القرن الخامس الهجري وذلك عن طريق اهتمامهم بكتب نحاتها كالفارسي وابن جني والزجاجي، وقد كان هذا إلى جانب انغماسهم في المذهب البصري والمذهب الكوفي، مع ميل

بعضهم إلى البصري<sup>8</sup>. ويُعد ابن سيده الأندلسي (٤٨٨ هـ) بداية اتجاه الأندلسيين إلى النظر في النحو البغدادي<sup>9</sup>، وقد استمر اهتمام الأندلسيين بالنحو البغدادي حتى القرن السابع الهجري .

### - ابن سيده

كان أعلم أهل زمانه بالنحو و اللغة و الأشعار و أيام العرب ، وقد سار بهذه المعرفة على خُط الأوتل من علماء المشرق العرب ؛ لذا أهم ما ساعده على هذا الموروث قدرته العالية و المميّزة على الحفظ و توافره على علوم الحكمة من الثقافات المحيطة<sup>10</sup>. ومما يلاحظ على ثقافته أنه مطلع على كتب مختلفة من كتب النحويين المتأخرين المتضمنة لكتب تحليل اللغة كالإيضاح، وكتب أبي الفتح عثمان بن جني: كالمعرب وشرحه لشعر المتنبي، والخصائص وسر الصناعة والتعاقب، والمحتسب<sup>11</sup>.

### - السهيلي

كان مغرماً بالعلل، قال ابن مضاء: كان يولع بها ويخترعها ويعتقد أن في ذلك كمالاً في الصنعة وبصراً بها<sup>12</sup>. ومثله سار على نفس المنوال الأعلام صاحب الشروح<sup>13</sup>.

أما القرن السادس الهجري فظهر في الأندلس نحاة استقلوا عن المشرق في نحوه استقلالاً تاماً، وأظهروا شخصية للنحو الأندلسي مع متابعتهم شرح كتب المشاركة، وشرح شواهدا ومن أشهرهم البطليوسي (٥٢١ هـ)، وابن الطراوة (٥٢٨ هـ)، والسهيلي (٥٨٣ هـ)، ومع هذه الكوكبة من المبدعين فإن درس النحو في الأندلس استمر بالنمو والتطور في القرن السادس الهجري ؛ لذا رأى كثير من الباحثين أن القرن السابع الهجري يمثل فترة نضوج النحو في الأندلس<sup>14</sup>.

وبالوصول إلى القرنين السابع والثامن الهجريين خرج عدد كبير من علماء الأندلس إلى الأمصار العربية بسبب توالي النكبات والويلات على بلادهم، كان منهم ابن عصفور (٦٦٣ هـ)، وابن مالك الذي رحل من الأندلس واستوطن الشام، وسمع هناك من السخاوي في دمشق ومن ابن يعيش شارح المفصل في حلب، ثم تصدر للتدريس في دمشق وحلب حيث توفي سنة (٦٧٢ هـ)، ومنهم ابن الضائع (٦٨٠ هـ)، وأبو حيان الذي رحل إلى المشرق واستقر به المطاف في القاهرة حيث توفي سنة (٧٤٥ هـ)<sup>15</sup>.

وبالنظر إلى المسيرة التاريخية المشرقة عبر القرون المتتالية للنحو العربي في الأندلس يُلاحظ أن باكورة النشاط اللغوي مرت بمراحل تطويرية مشابهة للحال في المشرق العربي من الطفولة حتى النشأة و النضوج، مع الإشارة الواضحة لاهتمام الأندلسيين بالنحو المشرقي وحفظه وتفسيره وتعلمه وتعليمه، واهتموا كذلك بالمذاهب النحوية وتأثروا بها، وأفادوا منها وتوسعوا في شرح مصنفات نحاتها ككتاب الكسائي وكتاب سيبويه والجمل للزجاجي، والإيضاح لأبي علي الفارسي، وكان تناولهم لهذه المصنفات فيه تمحيص ونقد لما رأوه صحيحا، دون التقييد بمذهب من هذه المذاهب. على أن النحو في الأندلس استمر في النمو والتطور إلى أن بدت ملامحه تأخذ شكلاً استقلالياً عن النحو في المشرق بعد القرن السادس الهجري.

## - المدرسة الأندلسية بين القديم والحديث

يقرّ أغلب الباحثين بأن النحو في الأندلسي ظهر بجلة مستقلة كانت ذات طابع حدائي يحافظ على الأصالة مرجعية مهمة، ويقدم نفسه نموذجا متطورا يخرج من إطار التبعية و التقليد، فقد أصاب نحاة الأندلس مضامين خاصة بهم لم يسبقهم بها أحد كما سنرى لاحقا، وهناك مسائل مهمة طرقتها الأندلسيون لم تحظ بوافر الجهد من المشاركة ، فهذا أبو حيان التوحيدي يقول في معرض حديثه عن قضية الاستشهاد بالحديث أن المتقدمين من واضعي علم النحو من بصريين وكوفيين لم يستشهدوا بالحديث وسار على نهجهم المتأخرون وغيرهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد وأهل الأندلس<sup>16</sup>. أما ابن خلدون فيثبت للأندلسيين أنهم كانوا أصحاب مصنفات مهمة في نحوهم وشرح كثير من كتب المشاركة مثل شرح ابن خروف، وشرح الرندي وشرح ابن عصفور الإشبيلي الذي انتهى إليه علم النحو<sup>17</sup>.

أما المحدثون من علماء العربية فأغلبهم يذهب مع القول بملاح قوية لمذهب نحوي أندلسي له أركانه و فلسفته، مثل أحمد الزيات وشوقي ضيف وأمين السيد<sup>18</sup>، على أن بعض الباحثين وقف متشككاً ومتردداً في القول بوجود مذهب أندلسي، وعلى رأس هؤلاء سعيد الأفغاني معتمدا في ذلك على القول بأن سمات النحو الأندلسي ليست كافية لإطلاق اسم مدرسة عليه<sup>19</sup>.

## أولا : خصائص النحو في الأندلس

لم يتقيد نحاة الأندلس بمذهب من المذاهب النحوية في المشرق العربي مع أنهم تأثروا بها، فلم يكن نحوهم بصريا بالكلية، ولا كوفيا محضا، فهم قد خرجوا عن التقليد ووضعوا لأنفسهم معالم طريق جديد في دراسة النحو العربي، ومن هنا جاءت

أراؤهم معتمدة في أكثرها على الثابت شعرا و نثرا من النصوص العربية، بينما لم يعتمدوا إلا في القليل النادر منها على الأقيسة النظرية المنطقية وكانت النصوص التي اعتمدوا عليها موزعة بين القرآن والحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعراً ونثراً<sup>20</sup>.

و تُعد قضية الاستشهاد من القضايا المهمة التي تفرّدوا بها عن البصريين والكوفيين فأخذوا بالقراءات الشاذة بما يوافق استشهادهم ، لكنهم أكثروا من الاستشهاد بالحديث النبوي<sup>21</sup> وأعطوه اهتمام كبيرا كما سنرى لاحقا ، أما من ناحية التعليل فقد دعوا إلى الاقتصار على العلل النحوية الأول، وإسقاط ما دونها من العمال الثواني والثالث وغيرها من أنواع العلل الكثيرة التي تدل على التفريع والمبالغة، والظاهر في دراساتهم اللغوية تميزهم عن قبلهم بأنهم اتجهوا في مؤلفاتهم إلى تيسير النحو العربي .

### أولا : الاستدلال بالحديث النبوي الشريف:

يعد استشهاد الأندلسيون بالحديث النبوي الشريف في درسهم النحوي من أهم وسائلهم القوية، شأنهم \_ في تقدير الحديث النبوي \_ شأن أسلافهم في المشرق إلا أنهم أكثروا في استشهادهم بصورة واضحة، وهذا هو الجديد في نحوهم فقد رأى أبو حيان في شرح التسهيل أن ابن مالك أكثر من الاستدلال بالحديث في إثبات الأصول من القواعد حتى أنكر عليه ذلك<sup>22</sup>. أما ابن خروف فقد استشهد بالحديث النبوي في كتابه تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب في باب العطف في معرض حديثه عن مجيء الواو بمنزلة لو، فكان دليلاً على أن الواو بمنزلة لو قوله عليه الصلاة والسلام كل مولود يولد على الفطرة<sup>23</sup>. ومنه كذلك دخول أن على خبر أفعال المقاربة وتركها فقد استدل ابن خروف على ذلك بالحديث المشهور الرايع حول الحمى يوشك أن يقع فيه<sup>24</sup>. واستشهد ابن خروف بالحديث على الاستعمال اللغوي في تفسير معنى تخافون التي يراها أنها كالظن ودليلاً عليها ما ورد في قول النبي الكريم أمرت بالسواك حتى خفت لأرد ، فهو يقول أن خفت في الحديث بمعنى ظننت<sup>25</sup>. ومثل ذلك ما جاء عند ابن مالك في استشهاده بالحديث النبوي في حديثه عن جواز رفع المستثنى بعد إلا ومنها قول عبد الله بن أبي قتادة رضي الله تعالى عنهما: أحرم كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم، وقول أبي هريرة رضي الله تعالى عنه: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: كل أمي معافى إلا المجاهرون قلت: حق مستثنى إلا من كلام تام موجب أن ينصب مفردا كان أو مكملًا معنا بما بعده... ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب<sup>26</sup>.

وعليه يُلاحظ أن الحديث النحوي حاضر بكل قوة عند الأندلسيين في شرح كثير من القضايا الثابت منها في قواعد الأوائل والمختلف فيه والمتروك أحياناً، وهم بهذا أثبتوا لأنفسهم هويتهم دون تبعية أو انقياد بما يحقق استقلالية مهمة ترسم ملامح مدرسة جديدة في الفكر اللغوي العربي .

## ثانياً: موقفهم من العلة النحوية

تُعد العلة النحوية مرحلة متأخرة في تاريخ الدرس اللغوي العربي عن التقييد، فقد ظهر التعليل بداية على شكل انتصارت محددة لاستخدامات لغوية جاءت في أصول الأوائل سماعاً أو قياساً انبر اتباعهم لتبريرها و تسويغ أحكامها في حدود ضيقة لم ترتق لقيام فلسفة مستقلة في التعليل<sup>27</sup>. لكن هذا الكلام لا ينفي وجود أرهاصات عند الأوائل عن فكرة التعليل و حضورها في أذهانهم فالخليل قال ( إن العرب نطقت على سجيبتها و طباعها، وعرفت مواقع كلامها، و قام في عقولها علة...واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه... )<sup>28</sup> وتظهر مثل هذه الإشارة لاحقاً عند ابن جني في حديثه عن علة العربية<sup>29</sup>.

أما مع تطور الظروف وتغير الأزمان وتأثر العلوم بعضها ببعض فقد أخذ التعليل مساراً جديداً وأصبح له صورة واضحة كلية في تناول القضايا النحوية والظواهر اللغوية، و تجاوز التعليل النحوي الحد الظاهر من التسويغ إلى تقديم الدليل العقلي لما يفسره من اللغة واستخداماتها، وصار التعليل بهذا التطور يخدم القواعد و يؤكد صحتها دون أن تتعارض معها و يتناول كل جزئيات الظواهر اللغوية و يعللها ، فهذا سيبويه في باب الحاروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها ... يعلل عمل عمل الحروف في الأفعال و هذه قضية جزئية لكن التعليل النحوي قدم ما يسوغها بالتوضيح المفصل<sup>30</sup>.

أما نحاة الأندلس وتحديدًا نحاة القرن السابع فقد ظهر نفورهم من التعليل جلياً، وكذا الحال في القرن السادس الذي تصدره ابن مضاء القرطبي الذي ثار على العلة النحوية وطالب بإلغائها هي ونظرية العامل والعلل الثواني والثالث، وإبطال القياس وترك المسائل النظرية، وإسقاط كل ما لا يفيد في النطق. وكان في ذلك متأثراً بمذهب أهل الظاهر، وخاصة موقف ابن حزم، الذي كان مجدداً للمذهب الظاهري في الأندلس الذي أظهر القول بظاهرية الشريعة، وأخذ الأحكام من ظواهر النصوص، ومن غير تعليل لها<sup>31</sup>.

## دعوة ابن مضاء :

دعا ابن مضاء في الرد على النحاة إلى هدم الكثير من الأسس التي استقر عليها النحو المشرقي، وكان رده موجهاً إلى النحو البصري بخاصة، وإن كانت دعوته قد شملت مذاهب المشاركة عموماً في النحو. ويمكن أن نجمل المسائل التي ردها ابن مضاء على النحو المشرقي بما يأتي:

## 1- إلغاء نظرية العامل

اهتم المحدثون بأراء ابن مضاء الجريئة في كتابه الرد على النحاة، ووجد غير واحد منهم في ثورة ابن مضاء على "العامل" متنفساً لهم مما يشعرون به من صعوبة القواعد، والجهد الذهني الذي يُعاني بسبب نظرية العامل، وكثرة العلل والتأويلات والتقدير، ويتضح هذا التأثير عند شوقي ضيف في كثير من أرائه، إذ يُظهر في مقدمة تحقيقه لكتاب ابن مضاء غاية الإعجاب بأرائه، ويصف نظرية العامل بأنها أحالت كثيراً مما جاء في كتب النحو العربي إلى عقد صعبة عسيرة على الفهم... وأن كل ما تصوره النحاة في أفكارهم النحوية تصور باطل. في حين يرى أن ابن مضاء يفتح أمامنا الأبواب لكي ندرك ما ننشده من تيسير النحو وتذليل صعوباته ومشاكله<sup>32</sup>.

لقد أراد ابن مضاء بموقفه هذا أن يعالج القضايا اللغوية بالنزعة الظاهرية، فانقد المنهج الكلامي الذي قام عليه العامل، لأنه يعتقد بأنه يقوم على الجدل والقياس، ومن ذلك أحكام العامل وتأثيره في الأسماء المبنية والمعربة. وابن مضاء يرفض في هذا الصدد رأي سيبويه القائل إن للعامل قوة في إحداث الإعراب. ويرى أن العامل هو الله وحده، وتدعو أراء ابن مضاء إلى إسقاط العامل إذ عدّه مما يُستغنى عنه<sup>33</sup>، ويستند في ادعائه على أن ابن جنّي رفض العامل وعد العمل المتكلم. وبعد التحقق لا يظهر في كلام ابن جنّي ما يُشعر برفضه للعامل، وإنما قوله يشبهه من قال إن العمل لله تعالى، فالكلمات تسمّى عوامل تجوزاً أو أن العوامل أمارات، وهذا ما يفهم من قول ابن حني، وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه.... وبعضه يأتي عارياً عن مصاحبة لفظ يتعلق به....، وإنما قالوا لفظي ومعنوي، لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشمال المعنى على اللفظ وهذا واضح<sup>34</sup>.

وبدراسة كلام ابن مضاء في كتابه الرد يُلاحظ على أقواله أنه متردد فيما يتبنى من هجمة على نظرية العامل، ويظهر ترده عندما يقول: (فإن قيل إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب، وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها، وإذا وجدت وُجد الإعراب، وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها. قيل: لو لم يستقم



جعلها عوائل إلى تغيير كلام العرب، وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العي، وإدعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها...<sup>35</sup> وعليه فهو يقَرّ بأن فكرة العامل مقبولة لو خلت من التأويلات والتقديرات التي تحط من بلاغة كلام العرب وتجعله ناقصاً.

لقد أثبت ابن مضاء في كتاب الرد العديد من النصوص التي تهاجم نظرية العامل وتدعو إلى هدمها و لكثرة هذه الأمثلة والنصوص وغلبة أسلوب التهجم منه يعتقد المطالع للكتاب أن كل مسأله تدور حول هذه الغاية، وبالتالي فإن رفضه للعامل أو لوجه من وجوهه الشكلانية واضح بغض النظر عن إيمانه بذلك من عدمه؛ لذا رأى أن النحاة يبالغون في إعطاء العامل قوة التصرف في الجملة العربية، وأن العامل في الحقيقة إنما هو المتكلم، فهو الذي يرفع أو ينصب أو يخفض حسب المعاني التي يريد، يقول: وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع<sup>36</sup>.

و من أهم المسائل التي عرضها في أصول النحو مخالفا الأوئل مسألة القياس فقد طالب بإلغاء القياس وهو يستمد ذلك من مذهبه الظاهري؛ فالقياس يتكون من أصل وفرع، وعلّة وحكم، وهذا مخالف لمذهبه<sup>37</sup>. ويبين في باب الممنوع من الصرف فساد القياس عن طريق تشبيه الفعل بالاسم<sup>38</sup>، وغيرها من المسائل التي كان يصل بها في النهاية لمهاجمة العامل وكل ما يثبت فكرته. وأنكر كذلك ما تجره نظرية العامل بتقدير عوامل محذوفة في مثل أزيذا ضربته؟ مما لا يحتاج إليه الكلام، وأكثره منافاة للواقع تقدير عامل محذوف في يا عبد الله وتقديرهم إياه ب أدعو لأن هذا التقدير يغير الكلام عن حقيقته.

ومما أنكره تقديرهم الضمائر المستترة في أسماء الفاعلين أو المفعولين أو أمثلة المبالغة، أو الصفات المشبهة الواقعة خبرا في مثل زيد ضارب عمراً حيث يقدر في ضارب ضميراً مستترا هو الفاعل، وهذا لا حاجة تدعو إليه. ومثله تقدير مذنون لا دليل عليه، وهو الضمير في قام من قولنا: زيد قام ومعناه مفهوم بلا تقدير؛ لأن الفعل دلّ على فاعله بينائه. ويرى أن "الألف" و"الواو" و"النون" من قولنا: "الزيدان قاما" و"الزيدون قاموا" والهندات إنما هي علامات على التثنية و الجمع لا فواعل<sup>39</sup>. ومن المسائل الخلافية في نظرية العامل التي لا نقيدها نطقاً كاختلافهم في علة رفع الفاعل، ونصب المفعول، وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثواني وغيرها، مما لا يفيد نطقاً من مثل اختلافهم في: أيهما الأصل المصدر أم الفعل، وفي علامة رفع المثني، وجمع المذكر السالم، والأسماء الستة، وفي الرفع للمبتداء والرفع للفعل المضارع وفي الناصب للمفعول به أو الفعل أم الفاعل أم كلاهما<sup>40</sup>.

## مسائل تطبيقية في البيئة تفرد بها الأندلسيون :

### 1- دلالة الفعل الماضي على المستقبل

ذهب ابن مالك إلى أن الفعل الماضي يحتمل الدلالة على زمن الاستقبال بالإضافة لدلالته الأصلية على الماضي، وذلك إذا وقع بعد همزة التسوية حيث قال: ( وينصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء، وإلى الاستقبال بالطلب والوعد، وبالعطف على ما علم استقباله، وبالنفي بلا وأن بعد القسم، ويحتمل الماضي والاستقبال بعد همزة التسوية وحرف التخصيص)<sup>41</sup>، ومثاله بعد همزة التسوية: سواءً عليّ أقمّت أم سافرت. ومثاله بعد أداة التخصيص قولنا: هلا ذاكرت. فإن أُريد به معنى الماضي كان توبيخاً، كما في قوله تعالى: (فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَعِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ )<sup>42</sup>، وإن أُريد به معنى الاستقبال كان أمراً كما في قوله تعالى: ( فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ )<sup>43</sup>، أي لينفر، والرأي الراجح ما ذهب إليه أبو حيان من أن الفعل الماضي لا يحتمل سوى الماضي، أما إذا فهم منه معنى الاستقبال، فإنما يكون ذلك بوجود عوامل خارجة عنه وليس منه بذاته، ومن هذه العوامل هنا دخول همزة التسوية أو أداة التخصيص عليه.

### 2- الاسم المنقوص

تعد علة إعراب الاسم المنقوص بالضمّة والكسرة حالة تفسيرية حُص بها هذا الاسم؛ لأن النحاة رأوا أنها علة تقديرية لكل من الضمة والكسرة سببها الاستتقال. وانفرد الشلوبين بزيادة علة أخرى على ذلك هي اجتماع الأمثال، فهو يعتقد بأن الضمة قُدرت في جاء القاضي، وكذلك يرمي ويغزو، والكسرة في مررت بالقاضي لثقلهما في أنفسهما، وانضاف إلى ثقلهما اجتماع الأمثال، والعرب يستقلون اجتماع الأمثال، والأمثال التي اجتمعت هنا هي: الحركة التي في الياء والواو، والحركة التي قبلهما، والياء والواو مضارعتان للحركات لأنهما من جنسها، ألا ترى أنهما ينشأن عن اجتماع الحركات، فلما اجتمعت الأمثال خففوا بأن اسقطوا الحركة المستقلة<sup>44</sup>. ودلل الشلوبين على صحة ما ذهب إليه عندما قال: ( والذي يدل على صحة هذه العلة أنهم إذا سكنوا

ما قبل الواو والياء في نحو غزو وظبي إذ لم يستثقلوا الضمة؛ لأنه قد قلت الأمثال هناك، لكون . الواو والياء ساكنا لا متحركا، فاحتملوا ما بقي من النقل لفته<sup>45</sup>. وما ذهب إليه الشلوبين في هذه المسألة قريب للصواب؛ لأن العرب قد نطقوا بالضمة والكسرة حينما لم يجتمع الأمثال، فلو كان سبب تقديرها ثقلها بأنفسهما لما ظهرنا في غزو وظبي .

### 3- الضمير المستتر من فاعل اسم الفعل المضارع

تُحدد الضوابط اللغوية بإجماع النحاة أن فاعل اسم الفعل من المضارع ضمير مستتر وجوبا<sup>46</sup>، وزاد أبو حيان على تلك موضعاً آخر في مرفوع اسم الفعل المضارع نحو أوامه بمعنى أتوجع، و أف بمعنى أتضجر. حيث يقول في تعليقه على قول ابن مالك عن الضمير: ( فمنه واجب الخفاء، وهم المرفوع بالمضارع ذي الهمزة أو النون، وبفعل أمر المخاطب ومضارعه، واسم فعل الأمر) و يتحدث ابوحيان هنا عن ما جاء على بنية المضارع ذي الهمزة أي على وزن ( أفعل )، وذي النون على وزن ( نفعَل ) وهذه إضافة، أما تعقبه على ابن مالك فيقول: ( وقوله واسم فعل الأمر مثاله نزال...الضمير فيه واجب الاستتار، وهو اسم الفعل الذي هو مضارع للمتكلم نحو أوامه بمعنى أتوجع، و أف بمعنى أتضجر ونحوها. فكان ينبغي أن يقول وهو المرفوع بالمضارع في الدون أو الهجرة أو اسم فعله )<sup>47</sup>، وهذا موضع انفرد به أبو حيان ولم يقل به أحد قبله<sup>48</sup> .

### 4- نون الوقاية

هي نون مفردة حرفية بذاتها تُدعى بين الجمهور من العلماء نون الوقاية، على أنها كما ذكر ابن يعيش تقي الفعل من الكسر الذي يلحقه من اتصال ياء المتكلم به<sup>49</sup>، وتسمى نون العماد كما جاء عند ابن هشام. أما علة زيادتها كما يقول ابن جني ليسلم الفعل من الكسر<sup>50</sup>؛ لأن الكسرة توضع عليها في آخر الفعل في حال اقتضى الأمر دخول الكسرة لعارض ما. ويرى سيبويه أن النون كانت أولى من غيرها من الحروف؛ لأن النون والياء في كلام العرب علامة للمتكلم<sup>51</sup>، ويمكن أن تكون صفة النون النطقية التي تميل إلى اللين هي عامل آخر يحقق الانسجام مع الكسرة القادمة مع ياء المتكلم. هذا هو ملخص رأي الجمهور من النون ، أما نحاة الأندلس فانقسموا إلى مؤيد و معارض ، فذهب بعضهم إلى أنه قد جيء بها لوقاية الفعل من الكسر الذي هو من علامات الجر الخاصة بالأسماء، وذهب آخرون إلى أن سبب المجيء بها الفصل بين الفعل والضمير. وانفرد الجزولي بأن

سبب المجيء بهاء سلامة كل ما بُني عليه، وقد وضع اللورقي ذلك في قوله ( وإنما زينت هذه النون لتقي الفعل من آخر الجر وهم الكبير، ولهذا سميت نون الوقاية) <sup>52</sup> .

## الخاتمة :

وفي النهاية تسجل الدراسة حضور مباشر من خلال محاولة مهمة في تاريخ النحو العربي جهد روادها لتقديم فلسفة جديدة في التعاطي مع النحو العربي، على الرغم من اختلاف الباحثين فيما سمي بـ المذهب الأندلسي، أو المدرسة الأندلسية في النحو، ما بين معترف بوجودها، وهو حال أغلب القدماء والمحدثين، أو مشكك ومتردد في القول بوجود ذلك المذهب، وخاصة عند بعض المحدثين، وعلى رأسهم سعيد الأفغاني، إلا أنه لا يمكن إنكار جهدهم الكبير فيما قدموه من آراء انفردوا بالتبنيه عليها وفقاً لاجتهاداتهم الخاصة، مشكلين بذلك فصلاً جديداً وجريئاً - في كثير من الأحيان يُضاف إلى مدونة النحو العربي الزاخرة.

## الهوامش

- 1 - انظر : أحمد أمين، ظهر الإسلام، ج1، القاهرة، 1953م ، ص91 .
- 2 - انظر : السيوطي جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، ج1 ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1965م، ص490 .
- 3 - انظر : أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين و اللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1973م ، ص279 .
- 4 - انظر : المرجع السابق، ص174 .
- 5 - انظر : أمين السيد، الاتجاهات النحوية في الأندلس، دار العلوم، القاهرة ، 1964م، ص112 .
- 6 - انظر : سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو ، دار الفكر ، ص95.
- 7 - انظر : السيوطي ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، ج1، (مرجع سابق ) ، ص577 .

- 8 - انظر : شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، 1972م ، ص 292 .
- 9 - انظر : خديجة الحديثي، المدارس النحوية ، جامعة بغداد، 1980م ، ص 395.
- 10 - انظر : شوقي ضيف، المدارس النحوية، ( مرجع سابق ) ص 292 .
- 11 - انظر : المرجع السابق، ص 293 .
- 12 - انظر : ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، 1947م ، ص 10 .
- 13 - انظر : المرجع السابق، ص 160 .
- 14 - انظر : سعيد الأفغاني من تاريخ النحو، ( مرجع سابق )، ص 96 .
- 15 - انظر : عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار المعرفة الجامعية ، ص 216.
- 16 - انظر : جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتية، 2006م، ص 45.
- 17 - انظر : ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون ، دار الفكر، ط2 ، ص 55.
- 18 - انظر : عبد القادر الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي، جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1993م، ص 55 .
- 19 - انظر : سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ( مرجع سابق )، ص 102 .
- 20 - انظر : عبد القادر الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي، ( مرجع سابق )، ص 143.
- 21 - انظر : السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ( مرجع سابق )، ص 44 .
- 22 - انظر : المرجع السابق، ص 43- 44 .
- وأكد هذا أيضا أبو حيان في التذييل، أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، تح: حسن هنداوي، ج 1 ، 1998م ، ص 5 .
- و صاحب الخزانة ، عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ، ج 1 ، ص 9 .
- 23 - انظر : أبي الحسن بن خروف، تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب، تح: خليفة محمد، كلية الدعوة الإسلامية، ص 279.
- 24 - انظر : المرجع السابق ، ص 251 .
- 25 - انظر : المرجع السابق، ص 257.
- 26 - انظر : ابن مالك الأندلسي، شواهد التوضيح، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، لجنة البيت العربي، القاهرة، 1957م، ص 41.

- 27 - انظر : علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة، القاهرة، 2007م ، ص151.
- 28 - الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، ص66 ، دار النفائس، بيروت ط5 ، 1986 .
- 29 - انظر : ابن جنبي، الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي ، ج1، الكتب العلمية، بيروت، ص100 .
- 30 - انظر : سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1982م، ص279 .
- 31 - انظر : خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ( مرجع سابق ) ، ص397 .
- 32 - انظر : ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ( مرجع سابق ) ، ص7 .
- 33 - انظر : المرجع السابق ، ص69.
- 34 - انظر : ابن جنبي، الخصائص، ج1 ( مرجع سابق ) ص149 .
- 35 - انظر : ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ( مرجع سابق )، ص78 .
- 36 - انظر : المرجع السابق، ص78 - 80 .
- 37 - انظر : المرجع السابق، ص37 .
- 38 - انظر : المرجع السابق، ص40 .
- 39 - انظر : المرجع السابق، ص88 .
- 40 - انظر : المرجع السابق، ص141 ، و الانباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص21، 40 .
- 41 - ابن مالك، تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، تح: محمد كمال بركات، القاهرة، 1968 . ص5-6
- 42 - سورة هودى ، آية 116 .
- 43 - سورة التوبة، آية 122 .
- 44 - انظر : السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح: غريد الشيخ، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م، ص20.
- 45 - انظر : المرجع السابق، ج1 ، ص20 .
- 46 - انظر : السيوطي ، همع الهوامع، تح: عبد السلام هارون، ج1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م، ص61 .
- 47 - أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، ج1، ( مرجع سابق )، ص244.

- 48 - انظر : السيوطي، همع الهوامع، ج1، (مرجع سابق ) ، ص62 .
- 49 - انظر : ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، عالم الكتب ، بيروت ، ص123 .
- 50 - انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، ج2، دار القلم : سوريا، ط2، 1993م، ص550 .
- 51 - انظر: سيوييه ، الكتاب، ج2، (مرجع سابق ) ، ص370 .
- 52 - اللورقي النحوي، المباحث الكاملة شرح المقدمة الجزولية، تح: شعبان عبدالوهاب، دار العلوم، ص107 .